قمة التيانجين: هل يتشكل محور صيني–روسي–هندي يعيد رسم النظام العالمي؟

1. السياق العام للقمة:

جاءت «قمة تيانجين» – وهي اجتماع قادة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في مدينة تيانجين الصينية – في توقيت حساس على خلفية توترات دولية متصاعدة. فقد شهدت العلاقات بين نيودلهي وواشنطن تراجعًا غير مسبوق إثر سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التصعيدية، لاسيما قراره فرض رسوم جمركية عقابية على الهند، حيث فرضت واشنطن في أواخر أغسطس 2025 رسومًا بلغت 50% على واردات الهند، عقابًا لها على شراء النفط الروسي رغم العقوبات الغربية. هذه الخطوة غير المسبوقة أوقعت الشراكة الاستراتيجية الأمريكية–الهندية في «سقوط حر دبلوماسي». وقد جاءت قمة تيانجين بعد خمسة أيام فقط من هذه التطورات، مما أعطاها بعدًا سياقيًا مهمًا، إذ اعتُبرت ردًا ضمنيًا من بكين وموسكو على سياسات ترمب التصادمية التي دفعت نيودلهي نحو معسكرهم (The Guardian, 2025).

وكان رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي قد تجنّب زيارة الصين طوال سبع سنوات بسبب الخلافات الحدودية، لكنه قام بهذه الزيارة وسط توتر تجاري حاد مع أمريكا، مما يطرح تساؤلات حول سبب انعقاد القمة في هذا التوقيت. الإجابة في تقاطع مصالح كل من الصين وروسيا في استغلال سياسات ترمب التصادمية لإعادة استقطاب الهند؛ فترمب، من خلال سلسلة العقوبات والرسوم، هيأ الأرضية لتحالف غير مسبوق بين خصوم واشنطن (Council on Foreign Relations, 2025). وقد علّق أحد الباحثين بأن "سياسات ترمب تدفع الهند بعيدًا، فاتحةً المجال أمام الصين للتودد إليها (Deseret News, 2025). وهكذا جاءت القمة لتملأ فراغ الثقة الذي خلّفته واشنطن، ولتدشن مرحلة جديدة من التقارب الصيني–الروسي–الهندي.

2. الدلالات الرمزية والسياسية:

كان للمشهد الثلاثي الذي جمع شي وبوتين ومودي دلالة رمزية بالغة، إذ ظهر القادة جنبًا إلى جنب أمام عدسات الكاميرات كما لو أنهم يُعلنون تشكيل تكتل دولي غير غربي، وقد وصف محللون تلك الصورة بأنها "إعادة اصطفاف" تشير إلى محور جديد خارج الفلك الغربي (Deseret News, 2025). فعلى البساط الأحمر في تيانجين، تشابكت أيدي الزعماء في لحظة احتفاء إعلامي، حتى أن شي جين بينغ وصف الوضع قائلاً: "حان وقت أن يرقص التنّين والفيل معًا" في إشارة للشراكة الصينية–الهندية. ومما زاد البعد الرمزي للقمة تزامنها مع قمم غربية كقمة حلف الناتو ومجموعة السبع لذلك العام، ما أوحى بأنها رد موازن للتحركات الغربية. وقد علّق أحد الخبراء بأن اجتماع تيانجين، الذي حضره أكثر من عشرين من قادة الدول، جاء ليتحدى تحالفات تقودها الولايات المتحدة عبر إنشاء "بدائل متعددة الأطراف" للنظام العالمي الغرب (The Guardian, 2025).

بالفعل، اعتُبرت هذه القمة الأكبر في تاريخ المنظمة منذ تأسيسها عام 2001، وأرادت بكين من خلالها توجيه رسالة مفادها أن "العالم لا يتمحور حول الغرب فقط . وفي دلالة سياسية واضحة، استغل بوتين المنصة ليؤكد أن اللقاء "سيعزز التضامن بين الدول الأوراسية ويساعد في تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر عدلا" (The Guardian, 2025). كذلك تضمّن توقيت القمة بعد

أسابيع من قمة البريكس 2025 والتوسع التاريخي في عضويتها، إشارة إلى أن هذه الدول تعمل بتناغم على بلورة تكتل موازن للغرب. وباختصار، حملت قمة تيانجين رسالة رمزية بأن بكين وموسكو ونيودلهي تقف معًا في مواجهة الضغوط الغربية، وترسم ملامح محور أوراسي جديد على الساحة الدولية.

3. البعد الاقتصادي:

شكل الاقتصاد محورًا جوهريًا في هذا التقارب الثلاثي، بدءًا من ملف الطاقة. فالهند – رغم الضغوط والعقوبات الأمريكية – أصرت على مواصلة استيراد النفط الروسي بكميات ضخمة حرصًا على مصالحها الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن الهند أصبحت أكبر مشترٍ للنفط الروسي الذي حُرم من الأسواق الأوروبية بعد حرب أوكرانيا، وبلغت وارداتها في أغسطس 2025 حوالي 1.5 مليون برميل يوميًّا من الخام الروسي، وهو ما يمثل نحو 40% من إجمالي احتياجات الهند النفطية (Reuters, 2025). هذه القفزة الهائلة تأتي بعد أن كانت حصة النفط الروسي بالكاد 3% من واردات أكبر مصافي الهند قبل الحرب، لتصل إلى 50% في 2025 – وهي زيادة دراماتيكية تبين عمق التحول في توجه الهند نحو موارد الطاقة الروسية. وقد استفادت نيودلهي من الخصومات الكبيرة على النفط الروسي الخاضع للعقوبات، فحققت وفورات بمليارات الدولارات، لكن ذلك أثار غضب واشنطن التي اعتبرت الهند "تموّل آلة الحرب الروسية" بشكل غير مباشر (Al Jazeera, 2025). وردًّا على ذلك اتخذ ترمب إجراءات اقتصادية عدائية، فرفع التعريفات الجمركية كما أسلفنا إلى مستوى غير مسبوق (The Guardian, 2025)، لكن المفارقة أن هذه الضغوط دفعت الهند لمزيد من الانخراط شرقًا بدلًا من رضوخها؛ إذ زاد اعتماد الهند على النفط الروسي في سبتمبر بنسبة 10–20% إضافية وفق تقارير تجارية (Reuters, 2025)، بما يعكس سياسة هندية تتحدى العقوبات صراحةً حفاظًا على أمنها الطاقي.

في الوقت نفسه، برزت مساعٍ لتطوير التسويات التجارية بالعملات المحلية تحديًا لهيمنة الدولار في النظام المالي العالمي. فقد أخذت الدول الثلاث (والشركاء في مجموعة بريكس الأوسع) بتبني استراتيجيات "إزالة الدولرة" في التجارة والاستثمار. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير حديثة إلى أن نحو 90% من التبادل التجاري الثنائي بين الهند وروسيا أصبح يجري بالعملات الوطنية (الروبل والروبية وغيرها) بدلًا من الدولار. كما فتحت الهند العشرات من الحسابات المصرفية "فوسترو" الخاصة لتسهيل تسوية المدفوعات بالروبية مع دول عديدة بينها روسيا وإيران، وقد توّجت هذه الجهود بتنفيذ أول صفقة نفط بالعملة المحلية بين الهند والإمارات في أغسطس 2023، حين اشترت شركة أدنوك الإماراتية النفط من شركة النفط الهندية بالدرهم والروبية مباشرةً (Diplomatist, 2025).

هذه الخطوات وغيرها تعكس توجّهًا جادًّا لدى دول الجنوب العالمي لبناء معمار مالي بديل يقلل الاعتماد على الدولار. وبطبيعة الحال، فإن هيمنة الدولار – الذي مثّل 85% من احتياطيات العالم في السبعينيات وتراجع إلى 58% فقط في 2022 – لن تتزعزع بين ليلة وضحاها؛ فالأمر يتطلب معالجة تحديات فنية وسياسية جمة. لكن مجرد طرح فكرة عملة مشتركة أو زيادة التسويات بالعملات المحلية أثار قلق واشنطن، حتى أن ترمب هدد علنًا بفرض رسوم 100–150% على دول بريكس إذا مضت في هذا الاتجاه. ورغم أن هذا التهديد اعتُبر خطابيًا إلى حد بعيد، ردّ عليه قادة مثل الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بتأكيد عزمهم "إنهاء هيمنة الدولار مهما كان" (Diplomatist, 2025).

كل ذلك يوحي بأننا قد نشهد ولادة تدريجية لكتلة تجارية ومالية "جنوب–جنوب" بديلة تربط الاقتصادات الآسيوية والإفريقية واللاتينية بعضها ببعض، بعيدًا عن المسارات التقليدية عبر الغرب. ومما يعزز ذلك المسار النمو الكبير لحصة دول آسيا والنامية في التجارة العالمية؛ إذ تجاوزت حصة مجموعة بريكس الموسّعة 35% من الناتج العالمي (بمعيار القوة الشرائية)، وأصبحت تمتلك 30% من

إنتاج النفط العالمي، مما يعطيها ثقلًا يسمح بإنشاء سلاسل إمداد وأسواق جديدة بمعزل نسبيًّا عن هيمنة الغرب المالية والتجارية (Carnegie Endowment, 2025).

4. الأبعاد الأمنية والعسكرية:

إلى جانب الاقتصاد، أخذ التعاون العسكري بين بكين وموسكو يتعمّق بوتيرة مقلقة للغرب، مع سعيهما لتوجيه رسالة قوة في المسرح البحري شرقًا وغربًا. فقد أجرت البحريتان الصينية والروسية سلسلة مناورات بحرية مشتركة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة شملت المحيط الهادئ والمحيط الهندي. أعلن أسطول المحيط الهادئ الروسي في أغسطس 2025 عن دوريات بحرية روسية–صينية مشتركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عقب مناورات في بحر اليابان، وشملت تلك التدريبات تمارين متقدمة ضد الغواصات والدفاع الجوي بمشاركة مدمرات وفرقاطات من الجانبين، في مشهد أعاد للأذهان صور الحرب الباردة لكن هذه المرة في الشرق الأقصى. كما كثفت الصين وروسيا تسيير دوريات جوية مشتركة في بحر اليابان وبحر الصين منذ 2019، وأجرتا أربع مناورات بحرية ثلاثية مع إيران في المحيط الهندي بين 2022 و2025 وفق تقارير أمنية، وهو ما وجه رسالة نفوذ إلى واشنطن وحلفائها في تلك المنطقة. ويرى مراقبون أن بكين وموسكو تتبعان استراتيجية "كسر التفوق البحري الأمريكي" عبر إظهار قدرتهما على تنسيق قوتهما البحرية بعيدًا عن سواحلهما، ومما يعزز هذه النظرة سعي الصين لبناء بحرية زرقاء المياه قادرة على العمليات البعيدة المدى، بما في ذلك افتتاح قواعد وموانئ في المحيط الهندي (مثل قاعدة جيبوتي) والتعاون مع روسيا لإيجاد موطئ قدم استراتيجي في المحيطين الهندي والهادئ (Al Jazeera, 2025).

غير أن موقف الهند من هذا التعاون العسكري يظل الأكثر حساسية وتعقيدًا. فمن ناحية، ترتبط نيودلهي تاريخيًا بعلاقات دفاعية وثيقة مع موسكو تعود لعقود – إذ بقيت روسيا المورّد الأكبر للسلاح إلى الهند منذ الحرب الباردة وحتى اليوم. ورغم تراجع نسبة اعتماد الهند على السلاح الروسي في السنوات الأخيرة لصالح مصادر غربية، لا تزال روسيا تشكل 36% من واردات الهند التسليحية في الفترة 2020–2024 (مقابل 72% قبل عقد من الزمن). هذا الإرث الثقيل من التعاون العسكري يدفع الهند للحفاظ على خيط رفيع مع موسكو، تجنبًا لفقدان مورد أساسي للتسلح خصوصًا في ظل تهديدات إقليمية من باكستان والصين. وعلى سبيل المثال، تعتمد الهند على روسيا في منظومة الدفاع الجوي S-400 وطائرات سوخوي وغواصات الأسطول، ما يصعّب عليها التخلي الفوري عن الشراكة الدفاعية الروسية (Deseret News, 2025; Indian Express, 2025).

بيد أن الهند في الوقت عينه شريك مهم للولايات المتحدة والغرب في أمن المحيطين الهندي والهادئ؛ فهي عضو في حوار "الرباعية" (Quad)إلى جانب أمريكا واليابان وأستراليا، والذي يهدف إلى موازنة نفوذ الصين في آسيا. كذلك لدى الهند خلافات حدودية عميقة مع الصين – أبرزها نزاع الهيمالايا الذي بلغ ذروته في اشتباكات دامية عام 2020 في وادي جالوان، وقد ظلّت العلاقات الصينية–الهندية باردة ومتوتّرة بفعل تراكمات تاريخية (حرب 1962، وقضية التبت، ودعم بكين لخصوم الهند الإقليميين)، إلى درجة أنه حتى أثناء قمة تيانجين "ساد الفتور" وفق وصف أحد الخبراء، ولم تُحل القضايا الحدودية العالقة بالكامل (Deseret News, 2025; The Guardian, 2025).

ولعل أبرز دليل على توازن الهند الحذِر أنها شاركت في اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون لكنها امتنعت عن حضور العرض العسكري الضخم في بكين الذي جمع بوتين وكيم جونغ أون وشي بعد يومين. فمودي غادر الصين فور انتهاء القمة، متجنبًا الاصطفاف العلني مع محور بكين–موسكو–بيونغيانغ الذي تشكّل صورته "محور مقاومة" صريح ضد الغرب. وقد علّق محلل أمريكي بأن الهند "لا

تزال دولة عدم انحياز تقليديًا، ولن تدخل في تحالف عسكري وثيق مع أي طرف." (Deseret News, 2025). ويبدو هذا دقيقًا؛ فالهند تسعى لاستثمار التقارب مع روسيا والصين تكتيكيًا لتحصيل مكاسب (كالنفط المخفّض والتكنولوجيا وربما دعم في المحافل الدولية)، دون التفريط بعلاقاتها الغربية الراسخة. باختصار، تجد نيودلهي نفسها بين شراكتها التاريخية مع موسكو وتوازنها المستجد مع واشنطن، وتحاول السير بحذر على حبل دقيق لتجنب السقوط في أحضان محور واحد بشكل كامل.

5. الولايات المتحدة وردّ ترمب:

قوبلت القمة ورسائلها برّد فعل سريع وقلق من الجانب الأمريكي. ففي صباح أحد أيام القمة، خرج الرئيس ترمب بتصريح لافت على منصة "تروث سوشيال" الخاصة به، معلنًا بلهجة تحذير: "يبدو أننا فقدنا الهند وروسيا لصالح الصين الحالكة الظلام. أتمنى لهم مستقبلًا طويلًا ومزدهرًا معًا" (Council on Foreign Relations, 2025). هذا التصريح الدراماتيكي عكس صدمة واشنطن من رؤية حليف استراتيجي كالهند ينخرط علنًا مع خصميها اللدودين. واعتبر كثيرون في دوائر السياسة الأمريكية ذلك إخفاقًا استراتيجيًا كبيرًا، نتج إلى حد بعيد عن سياسات ترمب نفسها. فلعقود، عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة – ديمقراطية وجمهورية – على استمالة الهند كشريك موازن للصين في آسيا، وكانت واشنطن تنظر إلى نيودلهي كركيزة لـ"تحالف رباعي" ودور محوري في إبقاء منطقة المحيطين حرّة ومنفتحة بمواجهة التمدد الصيني .(Council on Foreign Relations, 2025) لذا، أحدث انحدار العلاقات الأمريكية–الهندية في 2025 هزة في أروقة صنع القرار الأمريكي.

وسارع مسؤولون حاليون وسابقون للتدخل في محاولة لترميم الضرر وتهدئة الخطاب. على سبيل المثال، نشر كلٌّ من جيك سوليفان (مستشار الأمن القومي السابق) وكورت كامبل (نائب وزير الخارجية السابق) مقالة مشتركة في مجلة فورين أفيرز حذرا فيها من أن سياسات ترمب تعرض "علاقات الهند–أمريكا لمرحلة غير مسبوقة من الشقاق"، وذكّرا بأن الشراكة مع الهند تحظى بإجماع الحزبين في الولايات المتحدة وقد "ردعت المغامرات الصينية المتهورة "في آسيا، وشددا على ضرورة استعادة الزخم الإيجابي لتلك العلاقات كي لا "تدفع واشنطن نيودلهي مباشرةً إلى أحضان خصومها." (NDTV, 2025).

وقد ظهر تراجع ضمني في لهجة الإدارة الأمريكية لاحقًا، حيث بدأت ترسل رسائل مزدوجة توحي بالاستعداد لإعادة النظر في الرسوم. فقد نقل كبير المستشارين الاقتصاديين للهند أنانثا ناجسوران أنه يلمس إشارات من واشنطن بأن "التعرفة المرتفعة لن تدوم طويلًا لأنها أتت بنتائج عكسية"، وأشار إلى أن الجانب الأمريكي ربما أدرك أن هذه الخطوة "تضر أكثر مما تنفع" وستُراجع قريبًا . بالفعل، بدأت مفاوضات هادئة بين الجانبين لخفض التصعيد التجاري، وألمح مسؤولون إلى إمكان تعليق الـ25% الإضافية قبل أن تلحق أضرارًا مستديمة بالعلاقات (NDTV, 2025).

من جهة أخرى، حرصت واشنطن على طمأنة حلفائها الغربيين بأن الهند لم "تخسرها" بالكامل، فرئيس الوزراء مودي نفسه بقي على تواصل مع إدارة ترمب لتطويق الخلاف. ويُذكر أنه رفض التصعيد الإعلامي ضد أمريكا خلال الأزمة، ولم يُدلِ بتصريحات حادة رغم الضغوط الداخلية للرد. يمكن القول إن إدارة ترمب وجدت نفسها مضطرة للقيام بـ"تراجع تكتيكي سريع" في بعض المواقف، في محاولة للحد من الخسائر الاستراتيجية واستعادة الهند من حافة الهاوية. كما أثار قادة في الكونغرس – من كلا الحزبين – مخاوف جدية من أن سياسات الرسوم العدائية لا تؤذي سوى التحالفات الأمريكية .(NDTV, 2025) بهذا المعنى، يبدو أن واشنطن تلقت جرس إنذار بأن الإفراط في استخدام الأدوات الاقتصادية العقابية ضد شركائها قد يؤدي إلى نتائج عكسية تمامًا، عبر

دفعهم نحو خصومها. وقد تُرجمت هذه الخلاصة إلى دعوات في مراكز الفكر لإعادة صياغة النهج الأمريكي في التعامل مع الدول الصديقة التي تنتهج سياسات مستقلة، تفاديًا لتكرار سيناريو "فقدان الهند" كما كاد يحصل.

6. الزاوية الإقليمية (الشرق الأوسط والعالم العربي):

يمتد تأثير المحور الصيني–الروسي–الهندي المحتمل إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح، خاصة عبر أسواق الطاقة العالمية وأدوار دول الخليج. فالتقارب بين هذه القوى الكبرى يعني إعادة رسم لخارطة تدفقات النفط والغاز، وهو ما يثير تساؤلات حول حصة ودور المنتجين العرب. لقد استفادت الأسواق الآسيوية (الصين والهند) من النفط الروسي المخفّض لتعزيز أمنها الطاقي كما أسلفنا، ما أضعف نسبيًّا قبضة الشركات الغربية والسوق الأوروبية على صادرات موسكو. وفي المقابل، وجدت دول الخليج – وعلى رأسها السعودية والإمارات – نفسها في موقع متميز لاستثمار هذا التحول. فمن جهة، عمّقت العلاقات مع الصين والهند كمستهلكين رئيسيين للطاقة؛ ومن جهة أخرى، واصلت تنسيقها مع روسيا عبر تحالف "أوبك+" لضبط معروض النفط عالميًا. وقد أشار تحليل حديث إلى "تكامل قوي" يربط دول الشرق الأوسط بمجموعة بريكس الصاعدة، حيث تعد الصين شريكًا أساسيًا للطاقة بالنسبة للدول المنتجة في المنطقة، فيما تلعب روسيا دور القائد المشارك في تحالف أوبك+ النفطي (Henley & Partners, 2024).

وبالتالي، أي محور أوراسي ناشئ سيعتمد على استمرار هذا التشابك النفطي مع الخليج لتحقيق التوازن في أسواق الطاقة. على سبيل المثال، ضخت السعودية استثمارات كبيرة في مشاريع تكرير بالصين، واستثمرت شركات صينية في قطاع البتروكيماويات الخليجي، مما يخلق اعتمادًا متبادلاً يصعب على الغرب فكّه (Carnegie Endowment, 2025). كذلك انضمت الإمارات والسعودية مؤخرًا إلى عضوية بنك التنمية الجديد التابع لبريكس، في مؤشر على سعيهما للاستفادة من الأطر الاقتصادية الجديدة التي تتيحها الشراكة مع الصين والهند وروسيا. ومع قبول الإمارات (ومصر وإيران) كأعضاء جدد في بريكس اعتبارًا من 2024، بات للعالم العربي موطئ قدم رسمي في هذا التكتل، الأمر الذي يفتح الباب أمام دور عربي أكثر بروزًا (Trends Research, 2024).

يمكن للدول العربية النفطية، بفضل فوائضها المالية، أن تكون مموّلًا أساسيًا للمشاريع والبنى التحتية في دول المحور الجديد، أو جسرًا بين الأسواق الناشئة في آسيا وإفريقيا. على سبيل المثال، يمكن للصناديق السيادية الخليجية زيادة استثماراتها في الهند والصين (في التكنولوجيا والموارد وغيرها) مستفيدةً من مناخ سياسي أكثر تعاونًا بعيدًا عن اشتراطات الغرب. كما أن التحول نحو تسعير بعض مبيعات النفط باليوان أو العملات المحلية – والذي بدأ التداول حوله بين الصين والخليج – قد يصبح أكثر واقعية إذا ترسخ هذا المحور، مما سيعزز مكانة عملات الشرق الأوسط واليوان في التجارة النفطية على حساب الدولار بمرور الوقت. بيد أن الدور العربي المحتمل لن يكون على حساب العلاقات مع الغرب بالضرورة، بل في إطار تنويع الشراكات. فدول الخليج تدرك أنها تستطيع "اللعب على الحبال" بين القوى العظمى لضمان مصالحها: فمن ناحية، تستمر في شراكاتها الأمنية مع أمريكا؛ ومن ناحية أخرى تنمّي روابطها الاقتصادية مع الصين والهند. وقد لخّص خبير ذلك بالقول إن الحكومات الشرق أوسطية ترى في بريكس وسيلة لتعظيم نفوذها الاقتصادي والسياسي عالميًا، مع الحفاظ على تحالفاتها التقليدية (Henley & Partners, 2024).

على صعيد أسواق الطاقة، أدّى التنسيق السعودي–الروسي في أوبك+ إلى المحافظة على توازن الأسعار رغم تغييرات سلاسل الإمداد، ويتوقع أن يستمر هذا التنسيق ضمن أي محور أوسع لضمان استقرار العوائد النفطية لكافة الأطراف (Henley & Partners, 2024). كذلك قد تساهم دول مثل قطر – أكبر مُصدر للغاز المسال – في تلبية احتياجات الهند والصين المتزايدة خارج مظلة النفوذ الأمريكي، مما يعزّز تشابك المصالح. خلاصة القول، المحور الأوراسي الناشئ يتيح للعالم العربي فرصة لإعادة

التموضع على رقعة الشطرنج الدولية: فبدلًا من كونها مجرد "مورد للطاقة" تقليدي للغرب، يمكن أن تصبح دول المنطقة شريكًا أساسيًا في التحالفات الشرقية الجديدة عبر الاستثمار والتجارة وربط الأسواق، مما يمنحها أوراقًا أقوى في التفاوض مع جميع الأطراف.

7. المستوى الدولي: نظام عالمي متعدد الأقطاب؟

يثير هذا التقارب الثلاثي تساؤلاً محوريًا: هل نحن أمام ملامح نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تقوده بشكل حقيقي كتلة "بريكس+" موسعة؟ لقد شهدنا في قمة بريكس 2024 بجنوب إفريقيا دعوة 6 دول جديدة للانضمام – بينها قوى إقليمية كالسعودية وإيران ومصر – ما رفع عدد أعضاء بريكس إلى 11 (اعتبارًا من 2024–2025). ومع هذا التوسع، باتت بريكس+ تمثل شريحة ضخمة من العالم من حيث السكان والاقتصاد والموارد: قرابة 45% من سكان المعمورة، وأكثر من 35% من الاقتصاد العالمي (بمعيار القوة الشرائية)، وحوالي 30% من إنتاج النفط. وهي تمتلك مؤسساتها الموازية مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي، وشبكة تعاون تمتد من الأمن الغذائي إلى التكنولوجيا. كل هذه المعطيات تدفع البعض إلى وصف توسع بريكس بأنه "منعطف تاريخي" يؤذن بنهاية حقبة الهيمنة الغربية وبزوغ عصر "الأغلبية العالمية". فعلاً، يرى مؤيدو هذا الطرح أن "النظام ما بعد الغربي" بدأ يتشكل؛ حيث تضع الدول غير الغربية قواعد اللعبة بشكل أكثر تكافؤًا (Carnegie Endowment, 2025).

ولا شك أن الصين وروسيا تدفعان بقوة نحو هذا الهدف، وقد وجدتا في الهند شريكًا محتملًا يضفي الشرعية والثقل لهذا المحور. لكن السؤال الأهم: إلى أي مدى يستطيع هذا المحور الصمود ككتلة متماسكة دون تفكك؟ هنا تتباين آراء الخبراء. فمن جانب، تجمع هذه الدول مصلحة مشتركة في تحدي الهيمنة الغربية وإصلاح اختلالات النظام الدولي) مثل استخدام الدولار والهيمنة الغربية على مؤسسات Bretton Woods ومجلس الأمن .(كما أن بينها روابط اقتصادية متنامية كما رأينا (تجارة الطاقة، استثمارات البنية التحتية عبر مبادرة الحزام والطريق، الخ). بيد أن الجانب الآخر من الصورة يكشف تباينات عميقة في المصالح القومية لكل منها. فالهند والصين مثلًا بينهما نزاع حدودي وتنافس جيواستراتيجي تقليدي على النفوذ في آسيا. وقد حذر محللون من أن هذا التقارب قد لا يمثل "تحولًا جيواستراتيجيًا دائمًا" بقدر ما هو زواج مصلحة مؤقت فرضته ظروف معينة، فلا تزال المصالح الوطنية الجوهرية لكل بلد على حالها: فالهند لن تقبل بعالم تهيمن فيه الصين آسيويًا، والصين لن تتخلى عن شراكتها "بلا حدود" مع باكستان التي تثير حفيظة الهند (Council on Foreign Relations, 2025; Diplomatist, 2025).

وكذلك تختلف توجهات البرازيل وجنوب إفريقيا عن الصين وروسيا في مدى الصدام مع الغرب. حتى على صعيد رؤية النظام العالمي، تريد بكين وموسكو نظامًا يضمن مصالحهما كقوتين عظميين، بينما تركز الهند وجنوب إفريقيا على نظام أكثر عدالة للدول النامية عمومًا. لذا يشكك البعض في أن تتمكن بريكس+ من تشكيل جبهة موحدة متماسكة كحلف للنهاية. فكما قال خبير في مجلس العلاقات الخارجية: آليات مثل SCO وبريكس تفتقر إلى "الأنياب" وإلى الحوافز الكبيرة اللازمة لإحداث تغيير فعلي في النظام الدولي القائم. صحيح أنها توفر منصة لإظهار التضامن والتنسيق الرمزي ضد الغرب، لكن قلّما تمتد هذه الودّية أمام الكاميرات إلى "تعاون وظيفي فعّال" كالذي يميز التحالفات الغربية الراسخة (مثل حلف الناتو). وعبّر مسؤول هندي كبير عن الأمر بصراحة قائلًا: "نحن نريد نظامًا عالميًا يعكس حقائق اليوم لا حقبة ما بعد 1945، لكن ليس بالضرورة نظامًا ثوريًا يقلب كل المعايير". وهذا ينسجم مع عقيدة الهند التاريخية في عدم الانحياز وتفضيلها "تعدد الشراكات" بدل التحالفات الصارمة. وبالتالي من المرجح – وفق هذا المنظور – أن نشهد بزوغ نظام "متعدد الأطراف الفضفاضة" أو "تحالفات متداخلة"، حيث تعمل مجموعات من الدول على ملفات

معينة (تجارة، تقنية، أمن) خارج الأطر التقليدية، دون انقسام صارم لعالمين متصارعين. وربما ينطبق وصف "تعددية مجزأة" على النظام الآخذ بالتشكل، بحيث تتعاون هذه القوى أحيانًا وتتنافس أحيانًا أخرى وفق الموضوع والمصلحة. في المحصلة، النظام العالمي يتجه ليكون أقل أحادية قطبًا أو ثنائية قطبًا مما كان متوقعًا، وأكثر نحو بلورة أقطاب متعددة متفاوتة القوة، أحدها بالتأكيد سيكون هذا المحور الصيني–الروسي–الهندي إن استطاع الحفاظ على زخم تعاون كافٍ (Council on Foreign Relations, 2025).

8. السيناريوهات التنبؤية:(2025–2030)

بناءً على المعطيات السابقة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة لمآل التفاعلات بين المحور الأوراسي الناشئ والغرب خلال السنوات المقبلة:

أولا: سيناريو التصعيد الثنائي (انقسام حاد):

في هذا السيناريو تستمر السياسات التصادمية – على شاكلة نهج ترمب – مما يؤدي إلى استقطاب حاد بين كتلتين عالميتين. تزداد الرسوم والحروب التجارية ضراوة، وربما تُفرض عقوبات أوسع نطاقًا تسفر عن اصطفاف الهند تمامًا مع الصين وروسيا كخط دفاعي مشترك. في هذه الحالة، قد نشهد "حرب باردة جديدة" بمعالم أوضح، حيث يقود الغرب كتلة تشمل أوروبا واليابان وأستراليا، فيما تقود الصين وروسيا ومعهما الهند كتلة أوراسية–آسيوية. سيكون التعاون بين المحور الأوراسي أكثر عمقًا – ربما يمتد لتحالف دفاعي ضمني أو رسمي – كرد فعل للضغط الغربي. وقد تتحول ساحات التنافس إلى صراعات بالوكالة في آسيا وإفريقيا، ويُقسم الاقتصاد العالمي إلى منظومتين منفصلتين بدرجة كبيرة (شبكات ماليات منفصلة، نظم دفع رقمية مختلفة، إلخ). هذا السيناريو يحمل مخاطر سباق تسلح وتسارع البرامج النووية والصاروخية، وربما نزاعات عسكرية محدودة إذا اختُبرت حدود النفوذ (مثلاً في بحر الصين أو حول تايوان أو كشمير). إنه عالم الانقسام الصارم الذي يعيد للأذهان حقبة ما بعد 1945 ولكن بوجود قوى جديدة وشبكات تكنولوجيا معولمة، ما قد يجعله أشد تعقيدًا. ومما يعزز احتمال هذا السيناريو فوز قيادات شعبوية تصادمية بالانتخابات (كترمب أو نظرائه عالميًا) واستمرار الأزمات كساحة أوكرانيا دون حل، الأمر الذي يدفع كل طرف لتشديد مواقفه.

ثانيا: سيناريو التعايش الهش (توازن جديد):

هنا تنجح القوى الكبرى في تفادي القطيعة التامة رغم التنافس، فينشأ توازن عالمي جديد شبيه بفترة عدم الانحياز في القرن العشرين، ولكن بملامح معاصرة. تستمر التجارة بين الشرق والغرب وإن بوتيرة أقل مما كان عليه الحال سابقًا، وتتخللها نزاعات تجارية قابلة للاحتواء عبر المفاوضات. بمعنى آخر، تبقى خطوط الاتصال الاقتصادي والدبلوماسي مفتوحة بين الهند والصين من جهة وأمريكا وأوروبا من جهة، إدراكًا من الجميع أن "قطع الجسور مكلف للجميع". في هذا الوضع، قد نرى الهند مثلًا توازن بين المعسكرين: تشارك في منتدى رباعي بحري مع الولايات المتحدة من جهة، وتحضر قمة بريكس+ مع الصين وروسيا من جهة أخرى. والصين ربما تواصل الانخراط في الاقتصاد العالمي – فلا تزال الولايات المتحدة شريكًا تجاريًا مهمًا لها – لكنها تعمل بالتوازي على بناء مؤسسات موازية مع شركائها الأوراسيين.

سيكون هذا العالم أشبه بـ"لا غالب ولا مغلوب": إذ تدرك واشنطن حدود الضغط على نيودلهي فتخفض التعريفات وتتفادى الصين وروسيا خطوات استفزازية مفرطة قد تدفع الهند بعيدًا أو تستفز الغرب لخطوط اللاعودة. النتيجة هي تعايش حذر: محور أوراسي موجود لكنه لا يتحول لتحالف رسمي صلب، وعلاقات الغرب مع الهند (وبدرجة أقل مع الصين) تستمر بضبط نفس. ربما تقارن

هذه الحالة بفترة السبعينيات حينما أقامت أمريكا والصين انفراجة رغم استمرار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي – مع فارق أن الهند هنا تمثل الطرف الثالث غير متوافق بالكامل مع أي كتلة. سيظل هذا السيناريو معرضًا لهزّات مفاجئة، لكنه الأكثر استقرارًا اقتصاديًا، حيث يتجنب انهيار سلاسل التوريد العالمية أو اندلاع أزمات كبرى، ولو بثمن الحفاظ على "توازن غير مريح" بين القوى.

ثالثا: سيناريو الانفجار الاقتصادي (أزمة مالية عالمية):

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن التوترات التجارية والجيوسياسية قد تخرج عن السيطرة لتفضي إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة. فقد يؤدي فرض المزيد من الرسوم الأمريكية وقيام الصين بالرد عبر تخفيض قيمة عملتها أو فرض قيود على تصدير المعادن النادرة إلى اضطراب الأسواق المالية. وإذا أضيف إلى ذلك احتمالية تخلف دولة كبرى عن سداد ديونها أو انهيار مؤسسات مالية بسبب إعادة هيكلة سلاسل التوريد (كإفلاس شركات كبرى تعتمد على السوق الصينية مثلاً)، فقد نشهد عدوى مالية تمتد عبر الاقتصادات. في هذا السيناريو، يتعمق الانقسام التجاري إلى درجة تفكك سلاسل الإمداد العالمية التي تشكلت خلال العولمة. وتتراوح التداعيات من ركود تضخمي في الغرب بسبب ارتفاع كلفة الواردات من الشرق، إلى أزمة بطالة وتراجع نمو في آسيا نتيجة فقدان الأسواق الغربية. قد يشهد هذا العالم انهيارًا في أسعار الأسهم والسلع، وتراجعًا حادًا في التجارة الدولية ربما بنسبة مزدوجة الرقم كما حصل إبان أزمة 2008 أو أسوأ.

ومما قد يسرّع الوصول إلى هذا السيناريو غياب قنوات الحوار بين المحاور، فتنعدم الثقة ويتصرف كل طرف انفراديًا بشكل ذعر، مثل سحب احتياطيات الدولار بشكل مفاجئ أو فرض ضوابط رأس المال. ورغم سوداوية هذا السيناريو، فهو ممكن إذا استمر التصعيد الاقتصادي العدائي بلا كوابح. وقد حذّر اقتصاديون في الهند مثلاً من أن الرسوم الأمريكية بنسبة 50% ستجعل الأعمال التجارية "غاية في الصعوبة" وقد تتسبب بضرر ملموس للنمو اعتبارًا من الربع الثاني 2025 (NDTV, 2025)، ما يعني أن مثل هذه الإجراءات العدائية تحمل بذور أزمة اقتصادية. بعبارة أخرى، إذا أخطأت القوى الكبرى التقدير واستمرت في نهج حافة الهاوية اقتصاديًا، فقد تجد نفسها جميعًا في دوامة أزمة مالية دولية لا تستثني أحدًا، تجعل الجميع يعيدون حساباتهم بصورة جذرية بحلول نهاية العقد.

بطبيعة الحال، هذه سيناريوهات افتراضية تهدف إلى استشراف المستقبل القريب، وقد يتحقق مزيج منها أو مسار مختلف تمامًا وفقًا لكيفية تفاعل الأطراف وحلول التسويات أو غيابها. لكن المؤكد أن السنوات 2025–2030 ستكون حاسمة في تحديد اتجاه العالم: إما نحو مواجهة وانقسام أكبر، أو تعايش وتعددية، أو اضطراب اقتصادي هيكلي.

9. الخلاصة الإستراتيجية:

إن قمة تيانجين بما حملته من مشاهد رمزية واتفاقات ضمنية لم تكن مجرد حدث بروتوكولي عابر، بل مثلت إشارة فارقة إلى تحول مركز الثقل العالمي شرقًا وإلى إعادة تشكيل محتملة لقواعد النظام الدولي. لقد رأينا كيف استغل الرئيسان شي جين بينغ وفلاديمير بوتين الفرصة لمد الجسور مع الهند وشكرًا سياسات واشنطن الصدامية التي سهّلت مهمتهما بشكل غير مباشر. فبكين وموسكو تدركان أن ضم نيودلهي – حتى لو جزئيًا أو ظرفيًا – إلى صفهما يحدث نقلة نوعية في ميزان القوى العالمي لصالح الشرق. في الوقت نفسه، أوضحت الهند عبر مشاركتها أنها قوة مستقلة القرار قادرة على كسر المحظورات الدبلوماسية التقليدية، فلم يعد اصطفافها مع الغرب أمرًا مفروغًا منه كما في العقود الماضية.

هذه التطورات تدل على ولادة "لعبة كبرى" جديدة في السياسة الدولية، تختلف عن تلك التي عرفها القرن التاسع عشر (بين بريطانيا وروسيا في آسيا الوسطى) والقرن العشرين (بين أمريكا والاتحاد السوفيتي). إنها لعبة تجمع بين النفط والتكنولوجيا والسرديات السياسية في آن واحد: فالنفط ومصادر الطاقة باتت سلاحًا جيوسياسيًا تستخدمه القوى الصاعدة لتحدي العقوبات والتأثير الاقتصادي؛ والتكنولوجيا) مثل شبكات 5G والذكاء الاصطناعي (ميدان للتنافس على الريادة بين الشرق والغرب؛ أما السرديات السياسية فتتجسد في خطاب "العالم متعدد الأقطاب" الذي تروج له بكين وموسكو مقابل خطاب "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي ترفعه واشنطن وحلفاؤها.

في خضم هذه اللعبة، تجد الدول الإقليمية – ومنها العربية – نفسها أمام تحدٍ وفرصة في آن. التحدي يكمن في فهم التغيرات السريعة وتجنب الانجرار غير المحسوب وراء أي محور بشكل يضر بالمصلحة الوطنية. أما الفرصة فتتمثل في استغلال هامش المناورة الكبير الناشئ عن تنافس الكبار لتحقيق مكاسب تنموية واستراتيجية. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لأن تطور مراكز الفكر الإقليمية والعربية أدوات تحليل ورؤى جديدة لفهم هذه التحولات (Council on Foreign Relations, 2025). فمفاهيم الحرب الباردة الثنائية أو الأحادية القطبية لم تعد تكفي لوصف واقع شديد التعقيد والترابط. على مراكز الأبحاث لدينا أن تتبنى مقاربات تأخذ بعين الاعتبار تداخل الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا، وتدرس سيناريوهات التحالفات المتغيرة وتأثيرها على المنطقة.

فعندما تجلس الصين وروسيا والهند على طاولة واحدة لتنسيق سياساتها، وحين تنضم قوى إقليمية كالسعودية وإيران إلى تكتلات تقودها بكين، فإن قواعد اللعبة الجيوسياسية القديمة في الشرق الأوسط ستتغير بدورها – أو على الأقل ستُعاد صياغتها. باختصار، تشير قمة تيانجين إلى أن مركز الثقل العالمي بدأ يتحرك شرقًا بلا رجعة واضحة، وعلى المنطقة العربية أن تكون يقظة واستباقية في مواكبة هذه الحركة، بحيث تحولها من تهديد محتمل إلى فرصة استراتيجية للتموضع وتحقيق المصالح ضمن "اللعبة الكبرى الجديدة."

قائمة المراجع

Al Jazeera. (2025). Behind India's massive Russian oil imports: Asia's richest man. Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/

Al Jazeera. (2025). Russia, China naval forces to carry out joint Asia Pacific patrol: Report. Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/

Carnegie Endowment. (2025). BRICS expansion and the future of world order. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org

Council on Foreign Relations. (2025). Xi, Modi, Putin, and the new geopolitics. Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/

Deseret News. (2025). Don’t overinterpret the Modi, Putin, Xi meeting, scholars say. Deseret News. https://www.deseret.com/

Diplomatist. (2025). The growing trend of de-dollarisation: Not restricted to BRICS member states. Diplomatist. https://diplomatist.com/

Indian Express. (2025). Top 10 largest arms importing countries (2020–2024). The Indian Express. https://indianexpress.com/

NDTV. (2025). “Trump’s 50% tariff on India will be short-lived because…”: Top economist. NDTV. https://www.ndtv.com/

Reuters. (2025). India’s Russian oil imports set to rise in September in defiance of US. Reuters. https://www.reuters.com/

The Guardian. (2025). Putin, Modi and Erdoğan among leaders in China for talks with Xi. The Guardian. https://www.theguardian.com/